الفصل الثانى عشر

الاجتهاد

تحذيرات – الاجتهاد السلبى وسكوت المصادر – مسألة نزول المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول فى سنة ١٥١٧ – الاجتهاد الإيجابى – ملاحظات وتحذيرات .

يلاحظ الباحث فى التاريخ أن الحقائق التى تقدمها الأصول التاريخية لاتكفى أحيانًا لتغطية كل ما يتطلبه موضوع بحثه . وقد تكثر الحقائق فى ناحية وتنقص أو ربما تنعدم فى ناحية أخرى ، وبذلك توجد فجوات فى سلسلة الحوادث – كما أشرنا – ، فعليه إذن أن يحاول ملء هذه الفجوات من طريق العقل والاجتهاد . وقد استخدم علماء المسلمين الاجتهاد فى طلب العلم بأحكام الشريعة ، ووصفه الغزالى بأنه « بذل المجهود واستفراغ الوسع فى فعل من الأفعال * » ، وشرح أركانه وشروطه . ويستطيع الباحث أن يهتدى بمثل هذه الوسيلة فيما هو قائم بين يديه .

ولا شك أن الباحث فى التاريخ سيعمد إلى دراسة ما توصل إليه من الأصول وما استخرجه منها من الحقائق . ومن المحتمل أن يتمكن فى ضوئها من الوصول إلى تغطية الفجوات الماثلة أمامه ، ولكنه قد يتعرض للخطأ فى أحوال كثيرة . وهناك بعض القواعد التى ينبغى على الباحث أن يراعيها وهو يطبق هذا الاجتهاد حتى يكون تعرضه للخطأ أقل ما يمكن :

١ – ينبغى ألا يصحب الاجتهاد تحليل الوثيقة ، لأن هذا قد يؤدى بالباحث إلى تحميل النصوص أكثر مما تحتمل ، ويعرّضه إلى أن يضيف إليها ، ما ليس منها .

٢ – الحقائق التى يصل إليها الباحث عن طريق تحليل الأصول ونقدها ينبغى أن تظل مميزة ولا تُخلط بالحقائق الناتجة عن طريق الاجتهاد ، وينبغى الإشارة إلى ذلك عند عرض الحقائق التاريخية .

---

* الغزالى ، محمد بن محمد أبو حامد : المستصفى من علم الأصول (المصدر السابق الذكر) ج ١ ص ٣٥٠ .

٣ — ينبغى أن يتجنب الباحث الاجتهاد وهو ساه عما بين يديه أو وهو مشغول بشىء آخر ، لأن هذا يؤدى به إلى الوقوع فى الخطأ ، فلا بد من أن يكون الباحث حاضر الذهن مراعياً لقواعد المنطق فيما هو قيد البحث والاجتهاد .

٤ — إذا وصل الباحث عن طريق الاجتهاد إلى نتائج تحتوى على أقل عنصر من الشك ، فينبغى أن يقرر ذلك بوضوح ، ولا يجوز له أن يعتبرها نتائج ثابتة ، لأنه لا يملك ذلك .

٥ — لا يجوز فى أثناء الاجتهاد أن يحاول الباحث جعل الافتراض والتكهن حقيقة ، ما لم تتوافر لديه الأدلة والبراهين الكافية .

وللاجتهاد طريقتان ، طريقة سلبية وأخرى إيجابية . ولقد عبر المناطقة عن الاجتهاد السلبى بقولهم «السكوت حُجَّة» . فقد يقال إن الحادث لم يقع لسكوت الوثائق أو المصادر عنه ، وإنه لو كان الحادث حقيقياً لسمعنا به أو لقرأنا أخباره . ولكن هذا استنتاج خطر فى أحوال كثيرة ، لأننا لا يمكننا أن نسمع جميعاً بكل الحقائق . وقد تعرَّض كثير من الأصول التاريخية للتلف أو الضياع ، فضاعت معه حوادث التاريخ . وكذلك نجد كثيراً من الحوادث التفصيلية قد أفلت من التدوين . فبعض المسائل العامة الشائعة ، ربما تمر دون تدوين ، لأنها مألوفة تماماً . وأحياناً لا تُدوَّن بعض الحوادث المألوفة التى عرفها كثير من الناس ، لأن الحكومات منعت الكتابة عنها ، وربما لم تسجلها فى أوراقها الرسمية ، مثل شكوى الطبقات الفقيرة من ظلم الحكام وإساءتهم استعمال سلطتهم . والإنسان فى أحوال كثيرة لا يهمه أن يرتكب الظلم أو الإساءة بقدر ما يعنيه أن يمنع — إذا استطاع ذلك — معرفة الناس بما ارتكبه من الإساءة . وكما أشرنا ، ربما تمنع الحكومات مؤقتاً ذيوع حقائق معينة حرصاً على المصلحة الوطنية ، وسعياً إلى إذكاء الروح المعنوى بين أفراد الشعب ، ودفعاً للأذى الذى قد يتعرضون له من الخارج أو الداخل ، فى الظروف الاستثنائية .

وقد ينخدع بعض الباحثين بسكوت الأصول التاريخية عن ذكر بعض الحقائق المعينة ، أو استبدال غيرها بها * . فعلى الباحث فى التاريخ أن يسأل ألم

---

* anglois and Seignobos : op. cit. p. 255.

يفلت ذلك الحادث المعين من سجل التاريخ ؟ وهل تعمّدت الوثائق السكوت عنه حين كان يجب ذكره ؟ وهل يُعدّ سكوت المصادر حُجّةً قاطعةً على عدم حدوثه ؟

لا يعدّ سكوت المصادر حجةً على عدم وقوع الحادث ، إلا إذا كان كاتب المصدر الذى لم يذكره قد قصد وتعمّد أن يُدوّن كل الحوادث التى هى من نوعه . فى هذه الحالة ربما يكون السكوت عن ذلك الحادث دليلا على عدم وقوعه . وأحيانًا قد يكون الحادث من النوع الذى يهمّ الكاتب ويسترعى انتباهه بصفة خاصة ، فلا يمكنه عندئذ السكوت عنه ، وإذا لم يُشر إليه ، فمعنى ذلك فى الغالب أن الحادث لم يقع . على أن الباحث لا يمكنه الوصول دائمًا إلى نتيجة ثابتة فى مثل هذا الموقف ، وما عليه إلا أن يسجل كل ما يلاقيه ، وكل ما يخامره فى هذا المجال .

ومن الأمثلة على ما يثيره سكوت المصادر ، مسألة نزول المتوكل العباسى بالقاهرة عن الخلافة للسلطان سليم الأول فى سنة ١٥١٧ . فالمصادر المعاصرة التى هى فى متناول دارسى التاريخ ، مثل تاريخ ابن إياس وتاريخ ابن زنبل ، سكتت عن ذكر النزول ، إن كان قد حدث فعلا .

فابن إياس مثلا — المؤلف المعاصر — يعطى أخباراً متنوعة عن علاقة سليم بالمتوكل . ويذكر مثلا كيف أحسن لقاء المتوكل فى شمالى الشام بعد موقعة مرج دابق ، وكيف سأله عن نسبه ، وكيف « خلع عليه خلعة سنية وأنعم عليه بمال وردهّ إلى حلب * » . ومن التفصيلات التى يذكرها ابن إياس فى هذه الناحية أن السلطان سليم بعد أن نجح فى التغلب على مقاومة المماليك فى القاهرة ، وفكّر فى عقد الصلح مع طومان باى ، رغب أن يكون المتوكل وسيطًا فى الصلح ، لما كان له من نفوذ دينى محترم ، ولكن المتوكل رفض ذلك التوسط .

---

* ابن إياس ، محمد بن أحمد : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . القاهرة ، ١٣١٢ هـ . ج ٣ ص ٤٩ .

وابن إياس (١٤٤٨ — حوالى ١٥٢٤) أصله من سلالة المماليك من أتباع الظاهر برقوق . ولد بالقاهرة ، ودرس علوم العصر وعاش متصلا بالبلاط المملوكى . ويعد زعيم المؤرخين فى عصره . وتدل كتابته على الاستقلال فى الرأى والجرأة والتفلسف مع شىء من القسوة فى الحكم . وله كتب أخرى مثل « عقود الجمان فى وقايع الأزمان » و « مرج الزهور فى وقائع الدهور » .

وكذلك وجد السلطان سليم بعد مقتل طومان باى أن من حُسن السياسة الإفادة بشخص المتوكل ، فأعطاه شيئًا من النفوذ فى المجتمع المصرى لكى يستخدمه كأداة لتحويل أذهان المصريين إلى العهد الجديد . فأصبح على حد تعبير ابن إياس « صاحب الحل والعقد والأمر والنهى بالديار المصرية . . وكانت مراسلته ماشية فى المدينة لا ترد ، وشفاعته كافية فى كل أمر اشتد[١] ». وتمتع المتوكل بسلطة لم يعرفها من قبل ، فداخله الغرور ، وظن نفسه صاحب سلطة حقيقية ، وبدر منه بعض التصرفات التى ساءت السلطان سليم فقرر نفيه إلى الآستانة . وحينما رجع السلطان سليم إلى عاصمة ملكه ، التقى بالمتوكل ، ووجده فى نزاع مع أقاربه ، ومشغوفًا بالجوارى والراقصات ، فحبسه فى قلعة بعض الزمن[٢] .

وعلى الرغم من كل هذه التفصيلات التى يذكرها ابن إياس عن الخليفة المتوكل فى الشام ومصر والآستانة ، فإنه لا يشير فى موضع من كتابه إلى مسألة النزول عن الخلافة .

ومن ناحية أخرى ، يذكر بعض المؤرخين أن المتوكل قد نزل عن الخلافة للسلطان سليم فى سنة ١٥١٧ . وقال بفكرة النزول — وعنه أخذ غيره من المؤرخين — دوسُّون المؤرخ الرومانى فى كتابه « وصف عام للإمبراطورية العثمانية » ، الذى بدأ نشره فى سنة ١٧٨٨[٣] . ومن المحتمل أن دوسون — الذى كان يمثل بلاده لدى السلطان والذى عاش فترة طويلة فى القسطنطينية — من المحتمل أنه بحث فى أرشيف القسطنطينية ، وأمكنه إثبات حدوث النزول عن الخلافة ، ولكنه لم يذكر لنا موضع الوثائق التى أخذ عنها ، إن كان قد فعل ذلك .

ولقد بحث هذا الموضوع كلٌّ من الأستاذين توماس أرنولد[٤] وكارلو ألفونسو

---

(١) ابن إياس ، محمد بن أحمد : (المصدر المذكور) . ج ٣ ص ١٠٥ .

(٢) ابن إياس : محمد بن أحمد : (المصدر المذكور) . ج ٣ ص ٢٢٩ .

(٣) D'Ohsson, C.M. : Tableau Général de l'Empire Othoman. Paris, 1788-1824. V. I. pp. 269-270.

(٤) توماس أرنولد (١٨٦٤ — ١٩٣٠ .Thomas Arnold) المستشرق الإنجليزى . درس فى كمبردج وعلم فيها وفى جامعة عليكرة وفى جامعة لندن . ومن آثاره المطبوعة « الخلافة » و « التصوير فى الإسلام » و « الدعوة إلى الإسلام » .

نلّينو [١] — الذى كان لى حظ التلمذة عليه من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٨. وخلاصة دراستهما أن المتوكل لم ينزل للسلطان سليم عن الخلافة ، وأن سلاطين آل عثمان قد اتخذوا لقب الخلافة من بين ألقابهم العديدة قبل فتح مصر بقرن ونصف من الزمان ، وأنهم لم يكونوا يهتمون كثيراً بلقب الخلافة بعد فتح مصر ، وأنهم كانوا يستعملونه قليلا بغير نصٍّ على بعض الألفاظ المتعلقة بالخليفة . مثل لقب الإمامة الذى كان له أهمية خاصة عند الفقهاء . وأن السلطان سليم كان يؤثر لقب خادم الحرمين على لقب الخليفة . ويعتبر الأستاذان أرنولد ونلينو أن مسألة الخلافة العثمانية قد اتخذت مظهراً سياسيًّا جديداً فى أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . عندما أخذ السلطان العثمانى يُعنى بتقوية صفة الخليفة وإبرازها فى شخصه . لكى يحتفظ ببعض النفوذ فى المناطق التى سُلخت عن الدولة العثمانية . وخضعت لحكم الروسيا أو النمسا أو إيطاليا . ولكى يكسب عطف العالم الإسلامى ويجمعه حول عرش الخلافة ، فيؤدى ذلك إلى أن تخفف الدول الأوروبية من ضغطها على الدولة العثمانية . وبقيت الخلافة العثمانية قائمة حتى ألغاها مصطفى كمال فى مارس سنة ١٩٢٤ .

ولكننا نلاحظ أن سكوت ابن إياس المعاصر ليس معناه عدم حدوث النزول عن الخلافة قطعاً ، فمن الجائز أن النزول لم يحدث . ومن الجائز أيضاً أنه حدث وأن ابن إياس قد سكت عن ذكره لأنه كره الأتراك العثمانيين . وكره سقوط سلطنة المماليك على أيديهم . وكره انتقال الخلافة إليهم . وما أكثر ما يسكت الإنسان عن ذكر ما يكره ! وكانت كراهية ابن إياس للغزو العثمانى لمصر كراهية طبيعية يقتضيها إحساس الولاء نحو المماليك ويستلزمها الشعور بالعزة المصرية أو العربية . ولكن من ناحية علم التاريخ — إذا كان ابن إياس قد سكت بسبب هذه الكراهة ، فإن كرهه للعثمانيين قد أخفى علينا الحقيقة فى شأن مسألة النزول عن الخلافة .

---

(١) كارلو ألفونسو نلينو (١٨٧٢ — ١٩٣٨ .Carlo Alfonso Nallino) درس فى جامعة تورينو وفى الأزهر . وعلم فى نابلى والقاهرة وپاليرمو وروما . وهو من فطاحل المستشرقين . وكان متضلعاً فى الجغرافيا والفلك عند العرب وفى الإسلام ومذاهبه وفى تاريخ اليمن القديم . وكان عضواً فى مجامع علمية كثيرة ومشرفاً على معهد الشرق فى روما . ومن آثاره المطبوعة « علم الفلك : تاريخه عند العرب فى القرون الوسطى » و « تاريخ الآداب العربية » و «رواد اليمن من الأوروبيين» . وكنت من تلاميذه فى مصر وروما منذ ١٩٣٠ حتى وفاته .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن بحوث الأستاذين أرنولد ونللينو لا تعد آخر كلمة فى الموضوع . وعلى الرغم من جليل علمهما وعظيم فضلهما ، فهناك ما يحملنا على الشك فى أقوالهما . وذلك أنهما اعتمدا فى إثبات آرائهما على الناحية الفقهية ؛ على اعتبار أن الخلافة الإسلامية الصحيحة انتهت بانتهاء عهد الخلفاء الراشدين ، وعلى بعض النماذج المختارة المطبوعة من مراسلات السلاطين العثمانيين ، التى نشرها فريدون بك ، والمحتوية على ألقابهم ، والتى لا تعنى بلقب الخلافة العناية الكافية[١] . إلا أن عدم إبراز هذه النماذج للقب الخلافة بالنسبة للسلطان العثمانى . بالصورة المقنعة . ليس دليلا قاطعاً على أنه لم يهتم بلقب الخلافة فى العهد التالى لفتح مصر أو القريب منه .

ونلاحظ أن كلاً من الأستاذين أرنولد ونللينو لم يذكر اعتماده فى بحثه على وثائق أرشيف القسطنطينية . وهما قد قاما ببحوثهما فى أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) . وكان من المتعذر عليهما فى ذلك العهد الوصول إلى القسطنطينية ، لأنهما انتميا إلى إنجلترا وإيطاليا ، وكانتا فى حرب مع الدولة العثمانية . ومن الجائز أنهما قصدا بما كتباه إلى تنفير الشعوب الإسلامية من الخلافة العثمانية فى ذلك الوقت ، تحقيقاً لمصلحة بلديهما . وفى نطاق هذا الشك يمكننا أن نقول إن ما كتباه ربما يعد كتابة ذات مظهر علمى ولكنها لا تتفق مع منهج البحث العلمى الخالص ، لأنها ربما كانت تهدف إلى الخروج بنتيجة سياسية معاصرة معينة . وعلى الأقل يمكننا أن نقول إن الآراء التى انتهيا إليها كانت نتيجة لدراسة الأصول التاريخية التى وقعت تحت أيديهما ، مع بقاء أصول أخرى لم تبحث بعد[٢] .

ومما يُلقى الشك على آراء الأستاذين أرنولد ونللّينو فى هذه المسألة ما يلى :

لقد أمكننى العثور بطريقة عرضية على بعض المخطوطات التى ترجع إلى عهد

---

(١) فريدون بك ، أحمد : منشآت السلاطين . القسطنطينية ، ١٢٦٤ – ١٢٦٥ هـ .

(٢) Arnold, Th. : The Caliphate. Oxford, 1924. pp. 129-204.

Nallino, C.A. : Appunti sulla Natura del Califfato in Genere e sul Presunto Califfato Ottomano, opuscolo. Roma, 1917.

Nallino, C.A. : La Fine del Cosi Detto Califfato Ottomano, opuscolo. Roma, 1924.

السلطان سليمان القانونى (١٥٢٠ — ١٥٦٦) ، وهو عهد قريب من الفتح العثمانى لمصر ، والتى تنص نصاً صريحاً على لقبى الخلافة والإمامة معاً . فوجدت مثلا مخطوطة تركية بمكتبة جامعة (القاهرة) ، وهى صورة لمجموعة من مجموعات القوانين التى أصدرها السلطان سليمان القانونى فى أوروبا ، وتحتوى على بعض ألقاب السلطان ومنها ما يلى بنصه :

« خليفه ء رسول رب العالمين ، وحايز الإمامة العظمى ، ووارث الخلافة الكبرى [١] » .

وكذلك أمكننى العثور بطريقة عرضية على بعض المراسلات السلطانية إلى حكومة النمسا فى أوائل القرن السابع عشر ، المحفوظة فى أرشيف ڤينا التاريخى ، والتى تحتوى على لقب الخلافة ، وتستند إلى القرآن الكريم لتبرير قيام الخلافة ، وكان ذلك فى عصر كانت الدولة العثمانية فيه لا تزال فى عنفوانها ، ولم يكن هناك ما يدعو السلطان العثمانى إلى اجتذاب المسلمين إليه فى سبيل الغرض السياسى . ومما ورد فى أرشيف ڤينا النص التالى :

« ظـَهـْر الله تعالى فى الأرضين ، المتمكـِّن على المقام الشريف ، إنى جاعل فى الأرض خليفة . . . حامى وحاكمى السلطنة العلية ومقر الخلافة السنية . . . [٢] » .

وحينما أطلعت الأستاذ نلّينو على ذلك فى روما فى سنة ١٩٣٧ ، أبدى دهشته وتقديره . وأعرب عن اعتذاره عن عدم قدرته على بحث ما قد يوجد من الوثائق فى أرشيف ڤينا أو غيره ، مما يمكن أن يلقى ضوءاً جديداً على هذه المسألة .

وإذن فسكوت ابن إياس عن ذكر مسألة النزول عن الخلافة من جانب المتوكل للسلطان سليم العثمانى ، وقصور بعض النماذج المطبوعة التى تحتوى على ألقاب السلاطين ، عما يكفى لإقناع هذين الأستاذين المستشرقين ، وسكوت المصادر المعتمدة فى نظرهم عن ذكر لقب الخلافة ، لا يدل حتما على صحة الرأى الذى ذهبا إليه . فقد يكون السكوت حـُجـَّة وقد لا يكون .

---

(١) قانون نامه ء سليمان . مخطوط رقم ٤٨٤٨ ت بمكتبة جامعة القاهرة .

(٢) Haus - Hof - und Staatsarchiv, Wien : Turkische Urkunden 1617, L. 56 : رسالة من السلطان أحمد الأول إلى الإمبراطور ماتياس ، القسطنطينية فى ٢ جمادى الآخرة ١٠٢٦ هـ . ٢٦ يونيو ١٦١٧ .

وبناء على هذا لا يمكننا إعطاء حكم قاطع فيما يتعلق بنزول المتوكل للسلطان سليم العثمانى عن الخلافة فى سنة ١٥١٧ ، قبل القيام بدراسة خاصة ، على أساس ما قام به الباحثون السابقون ، وعلى الأخص ما كتبه دوسّون المؤرخ الرومانى المشار إليه ، وعلى أساس ما يمكن أن يُكشف عنه من الوثائق التاريخية فى استانبول ، وخاصة بعد أن جرى ترتيب الوثائق التاريخية فى أرشيفها التاريخى ، وعلى أساس ما يكشف عنه من الوثائق التاريخية المحفوظة فى دور الأرشيف التاريخية فى بعض العواصم الأوروبية ، مما لم ير الكثير منها النور بعد [١] .

ومما يلاحظ أن الدكتور أسد رستم سعى إلى أن يتحرى مسألة نزول المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم ، فدرس ما كتبه ابن إياس وابن زنبل ، واطلع على كتاب السلطان سليم إلى ابنه سليمان فى يناير سنة ١٥١٧ ، ودرس ما نشره أحمد فريدون بك عن ألقاب سلاطين آل عثمان ، ودرس النقوش والعملة التى ترجع إلى عهدى سليم وسليمان ، ولم يجد فى ذلك ما يؤيد فكرة «التخلّى» عن الخلافة . واستشار أحمد زكى باشا فى هذا الشأن[٢]، فأصدر له «حكماً مبرماً» نفى فيه حدوث التخلى، مستنداً فى ذلك على سكوت المصادر . ومع ذلك لم يقتنع الدكتور أسد رستم بهذا كله وتردد فى قبول هذا الرأى معتقداً أن ما رجع إليه ليس هو كل المصادر التى يمكن أن يكشف عنها البحث والدرس . وقال إنه مضطر إلى السكوت عن «التخلى» لأن المصادر التى توصّل إليها ساكتة عنه[٣] . ولا شك أنه محقٌّ فى تردده وعدم اقتناعه ، وهو لم يذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذان أرنولد ونلّينو ، وإن لم يطلع على رأيهما عند تأليف كتابه فى سنة ١٩٣٩ .

---

(١) عثمان ، حسن وتوفيق ، محمد محمد : تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ – ١٧٩٨) . القاهرة ، ١٩٤٢ ص ٢٤٤ – ٢٤٧ . مستخرج من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى الذى أصدره بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) بإشراف الأستاذ الدكتور حسن إبراهيم حسن .

(٢) أحمد زكى باشا (١٨٦٧ – ١٩٣٤) أصله من عكا ، ولد بالإسكندرية ودرس الإدارة والقانون ، وتسمى بشيخ العروبة . عمل على إحياء الكتب العربية ، وجمع مكتبة كبيرة ، واتصل بعلماء المشرقيات . وله مؤلفات مطبوعة ومنها « أسرار الترجمة » و « قاموس الأعلام القديمة » و « الدنيا فى باريس» و « تاريخ الأفهام فى تقويم العرب قبل الإسلام » .

(٣) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) . ص ١٩٢ – ١٩٤ .

أما الاجتهاد الإيجابى فهو محاولة استنتاج حقيقة أو حادث أو أكثر ، بمجرد التثبت من حدوث واقعة معينة . فيبدأ الباحث فى التاريخ بحادث ما ، ثم يسعى إلى أن يستنتج وقوع حوادث أخرى لم يرد عنها نص فيما تحت يده من الأصول التاريخية . ويمكن أن يقارن الباحث حوادث الحاضر بحوادث الماضى حتى يساعده ذلك فى استنتاجه . فيجد أن كثيراً من الحقائق أو الحوادث مرتبط بعضها ببعض ، وإذا عرفنا حادثاً معيناً ، أمكن استنتاج وقوع حادث آخر ، لترتُّب أحدهما على الآخر ، أو لأنهما معاً نتيجة سبب مشترك . وينطبق هذا الاجتهاد على الحقائق التاريخية كافة ، على العادات ، وعلى المجتمع وتطوره أو تغيره فى شتى النواحى ، وعلى الحوادث الفردية ، وعلى مسائل السياسة ، أو الدين ، أو الفن ، أو الحياة العقلية . . .

وتوجد بعض قواعد وبعض نواح من الحذر فى باب الاجتهاد الإيجابى . فتوجد أولا كليات عامة مستمدة من تجارب الإنسان ، ثم توجد جزئيات خاصة ذاتية ، مستمدة من الأصول التاريخية ، وتتعلق بحوادث أو مسائل معينة . ومن الناحية العملية يبدأ الباحث فى التاريخ بدراسة الجزئية الخاصة المتعلقة بالحادث ذاته. فيجد مثلا أن مدينة سلاميس تحمل اسما فينيقيّا . ثم ينظر إلى الكلية العامة التى تقول إن اللغة التى يدوّن بها اسم مدينة تكون فى الغالب لغة الشعب الذى أنشأها وإذن يمكن القول إن مدينة سلاميس قد أنشأها أو أسهم فى إنشائها الفينيقيون .

ولكى نصل إلى نتيجة ثابتة ، أو أقرب إلى الثبوت ، يلزم مراعاة الشرطين الآتيين :

١ — يجب أن تكون الكلية العامة صحيحةً تماماً . ويجب أن يكون الارتباط بين الواقعتين التاريخيتين قويّاً ، بحيث لا يمكن أن تثبت صحة الواحدة دون أن تثبت صحة الأخرى . وقد يضطر الباحث فى التاريخ إلى استخدام قواعد اختبارية ، تكون صحيحة بصفة تقريبية فقط ، حينما ترتبط بمجموعة من الحقائق أو الحوادث التاريخية . فمثلا تسمية مدينة لا يدل دائماً على حقيقة منشئيها . فسيراكوز وإيثاكا مدينتان فى ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية — وفى الشمال الغربى من مدينة نيويورك — تحملان اسمين يونانيين ، ومع ذلك فلم ينشئهما اليونانيون .

والقاهرة (كايرو) فى ولاية إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية كذلك ، تحمل اسماً عربيًّا فاطميًّا ، ومع ذلك فلم ينشئها الفاطميون . ولا بد من توفر شروط أخرى قبل التحقق من الصلة بين اسم المدينة ومنشئيها ، إذ أن أمريكا لم يعرفها اليونانيون القدماء ولا الفاطميون حتى ينشئ بها أولئك أو هؤلاء مدينة أو أكثر تحمل اسمهم .

٢ — ولكى يستخدم الباحث فى التاريخ كلية عامة ويطبقها على التفصيلات الجزئية ، ينبغى أن يكون وطيد المعرفة بالمسألة التاريخية المعينة ، مثل معرفة الموقع الذى توجد به مدينة سلاميس ، وعادات كل من الفينيقيين والإغريق . ومما يؤدى إلى الوقوع فى الخطأ تطبيق التعميم فى كل الحالات ، كاعتبار أن كل طبقة أرستقراطية يرجع أصلها إلى الغزو والفتح . كما أنه من الخطأ أن يبنى الباحث فى التاريخ اجتهاده على تفصيل جزئى مستقل بذاته ، دون أن يدرس كل الظروف المتعلقة به .

وهناك ميل طبيعى يجعل اجتهاد الباحث قائماً على أساس الاتجاهات العامة التى يقبلها العقل ، والتى تكون مستمدة من معلومات الإنسان العامة عن الحياة الاجتماعية . إلا أن كثيراً من هذه الاتجاهات أو الآراء يحتوى على عنصر من الشك ، إذْ أن علم الاجتماع لا يزال فى حاجة إلى المزيد من البحث والاستقراء . على الرغم من التقدم الذى أحرزه ، وقد يستخدم الباحث فى التاريخ اتجاهات علم الاجتماع على غير تثبت منه ، فينبغى عليه التروى والحذر فى الاجتهاد والاستنتاج ، لكى يصل إلى أكبر قسط من الحقيقة بقدر المستطاع .

وكذلك يوجد اتجاه طبيعى آخر ، يدفع الباحث إلى أن يستخلص نتائج معينة من وقائع مفردة ، ربما تكون قليلة الأهمية ، أو ربما لا تنطبق — على الأقل — على ما يذهب الباحث إلى استخلاصه . وهذا أمر شائع فى تاريخ الأدب . فكل ظرف فى حياة الأديب يقدم مادة للتفكير والاجتهاد ، ويحاول الباحث عن طريقها أن يستنتج أغلب المؤثرات التى أثرت على حياة الشاعر وتراثه . ولكن ينبغى عند دراسة حياة شاعر — كما عند بحث مسألة تاريخية ما — ألا يذهب الباحث بعيداً فى استنتاجه معتمداً على ألمعيته أو على غروره فحسب ، وعليه ألا يستخلص من النتائج إلا ما تتوافر لديه بشأنها الأدلة والبراهين الكافية .

ثم ينبغى أخيراً أن يلاحظ الباحث أن الاجتهاد لا يؤدى دائماً إلى نتائج نهائية ثابتة، ولكنه يؤدى فى الغالب إلى نتائج تقريبية . وأحياناً يمكن ملء بعض الفجوات فى التاريخ عن طريق الاجتهاد ، وأحياناً أخرى تبقى بعض المسائل التى لا يمكن الوصول فيها إلى رأى حاسم، ويظل الشك حائماً حولها ، وربما يأتى فى المستقبل مَنْ يمكنه أن يصل فى شأنها إلى رأى أصح أو أفضل ، بناء على ما قد يُكشف عنه من الحقائق المجهولة .